صوت تركستان

مجلة إخبارية شهرية

العدد السادس والثمانون | فبراير2025

خيانة إنسانية صادمة
تايلاند تطعن وعودها وتسلّم 40 من الأويغور إلى الصين

جمعية تركستان الشرقية للصحافة والإعلام

شەرقىي تۈركىستان ئاخبارات ۋە مېدىيا جەمئىيىتى

IstiqlalEn | Istiqlal English | IstiqlalEn | Istiqlal English

كلمة المحرر

د.عبدالوارث عبد الخالق

تركستان الشرقية هي أرض تركية إسلامية مهمة، حيث تبلغ مساحة أراضيها ١,٨٢٤,٤١٨ كيلومتر مربع، ويبلغ عدد سكانها الأتراك أكثر من ٣٥ مليون نسمة. بالإضافة إلى ذلك، يعيش الأويغور في المهجر، والذين يبلغ عددهم حوالي ٤ ملايين نسمة، في مختلف دول العالم، وخاصة في الجمهوريات التركية. إن أبناء الشعب التركستاني الذين تعرضوا لمختلف المجازر والإبادة الجماعية والاستيعاب والسياسات القمعية على مدى ٧٥ عامًا بسبب الاحتلال الصيني، أصبحوا الآن في صندوق مغلق معزولين تمامًا عن العالم ويواجهون خطر المحو من التاريخ.

إن الشعب التركستاني المسلم الذي يكافح من أجل البقاء في تركستان الشرقية لا يتمتع بحرية الفكر والتعبير، وحرية الصحافة والنشر، وخاصة حرية الدين؛ لم تكن موجودة أبدا من قبل. إن جميع وسائل الإعلام وأدوات البث والاتصالات في أيدي السلطات الصينية الشيوعية، وتستخدم فقط للدعاية للحزب الشيوعي الصيني والدولة الصينية. نحن في جمعية الصحافة والإعلام لتركستان الشرقية (وكالة أنباء تركستان الشرقية)، نتابع التطورات في تركستان الشرقية لحظة بلحظة، ونحاول التأكد من نشر الأخبار عنها. في واقع الأمر، على الرغم من الحصار الذي تفرضه الصين على المعلومات، فإننا نعمل بدقة شديدة لتحديد صحيح الأخبار من أكاذيبها. كما أننا نسعى جاهدين لتكون الأخبار متوافقة مع مبادئ الصحافة، حتى نكون المصدر الأول لأخبار تركستان الشرقية.

نهدف من خلال مصادرنا الإخبارية الموثوقة وبرامج التحليل والمجلات الشهرية إلى فضح جرائم السلطات الصينية الشيوعية ضد الإنسانية والادعاءات الكاذبة التي تستغلها للتغطية على جرائمها القمعية، وكذلك إعلام المجتمع الدولي بالإبادة الجماعية اللاإنسانية التي يتعرض لها شعب تركستان الشرقية اليوم.

ISTIQLAL

رئيس التحرير
بلال عزيزي

هيئة التحرير
د.عبدالوارث عبد الخالق

الإخراج الفني
رضوى عادل

الكاريكاتير
رضوى عادل

الإشراف
جمعية تركستان الشرقية
للصحافة والإعلام

العنوان

Kartaltepe Mah. Geçit
Sok. No: 6 Dükkan 2
Sefaköy Küçükçekmece
İSTANBUL

خيانة إنسانية صادمة تايلاند تطعن وعودها وتسلّم 40 من الأويغور إلى الصين

أثارت الأنباء المتداولة في ٢٦ فبراير حول تسليم الحكومة التايلاندية للأويغور المحتجزين لديها منذ سنوات طويلة إلى الصين صدمة وحزناً عميقاً لدى الأويغور في المهجر.

كانت معلومات عن نية الحكومة التايلاندية تسليم الأويغور المعتقلين إلى الصين تنتشر منذ بضعة أيام، مع ظهور تقارير عن وصول عدة حافلات إلى مركز الاحتجاز، ومنع الصحفيين من الاقتراب أو التقاط الصور، بالإضافة إلى معلومات تفيد بوصول طائرة انطلقت من بانكوك إلى كاشغر.

وفي وقت كانت المخاوف تتصاعد بقوة حول إمكانية قيام تايلاند بتسليم الأويغور إلى الصين نشرت وكالة شينخوا الرسمية الصينية في صباح ٢٧ فبراير خبراً عن إعادة ٤٠ مواطناً صينياً كانوا محتجزين في تايلاند إلى الصين. ورغم أن الخبر لم يذكر وضعهم أو انتماءهم العرقي، إلا أن جاليات الأويغور في تركيا قد تأكد أنهم من الأويغور. كما أبلغت المجتمعات الإسلامية في تايلاند اتحاد علماء تركستان الشرقية بخبر تسليم الأويغور المحتجزين إلى الصين.

وقد اعترفت الحكومة التايلاندية الآن بتسليم ٤٠ من الأويغور إلى الصين، مشيرة إلى أن هذا الإجراء تم تنفيذه بالتعاون بين مجلس الأمن القومي التايلاندي والشرطة الملكية، كما أفادت بأن ثمانية من الأويغور لا يزالون محتجزين لمخالفتهم القانون التايلاندي.

وعلى عكس ما حدث قبل عشر سنوات، ركزت الصين في عملية التسليم هذه على الدعاية الكاذبة، حيث حاولت خلق مشهد مزيف يصور الأويغور «كعائدين للوطن للمّ شمل عائلاتهم» في محاولة لتضليل العالم. وقد عرضت وزارة الدفاع التايلاندية في مؤتمر صحفي اليوم مقطع فيديو قصير أرسلته الصين، يظهر فيه شخص واحد فقط من الأويغور وهو ينزل من الطائرة ويعانق والدته. ووفقاً للمعلومات المتاحة، بدأت قوات الأمن التايلاندية عملية مفاجئة مساء ٢٦ فبراير، حيث طوقت مركز الاحتجاز الذي يحتجز فيه الأويغور، ولتنفيذ العملية بسرية، احتجزت حتى موظفي المركز في مكان منفصل لمدة عشر ساعات وصادرت هواتفهم. وتم إلغاء المحكمة المتعلقة بالأويغور حالياً.

أثار قرار الحكومة التايلاندية بتسليم الأويغور إلى الصين رغم الجهود المختلفة والضغوط الدولية صدمة وحزناً كبيرين لدى شعب تركستان الشرقية في المهجر ومنظمات حقوق الإنسان. وقد عبر الأويغور في مختلف أنحاء العالم عن غضبهم

واستيائهم تجاه الحكومتين الصينية والتايلاندية بطرق مختلفة.
فقد نظم الأويغور المقيمون في تركيا مظاهرة احتجاجية في ٢٧ فبراير أمام القنصلية الصينية في إسطنبول والسفارة الصينية في أنقرة.
في مظاهرة إسطنبول، تحدث أولاً رئيس اتحاد علماء تركستان الشرقية، الدكتور عليمجان بوغدا، مذكراً بجريمة الإبادة الجماعية التي ترتكبها الصين في تركستان الشرقية. وأشار إلى أن الحكومة التايلاندية تتعاون مع جرائم الصين وستحاسب حتماً على ذلك.
ثم تحدث عبد الرشيد أمين حاجي، الأمين العام لاتحاد العالمي لمنظمات تركستان الشرقية، والسيدة فيلدان كادي أوغلو من جمعية مراقبة حقوق الإنسان في تركستان الشرقية.
وأكدوا في كلماتهم أن الحكومة التايلاندية سلمت الأويغور إلى الصين رغم التحذيرات المتكررة من منظمات حقوق الإنسان الدولية ومنظمات الأويغور في المهجر، وأن العالم الإسلامي لم يبذل جهداً في هذه القضية، وأنه لا توجد دول إسلامية بين الدول الموقعة على الرسالة

المعدة ضد تايلاند بشأن عدم تسليم الأويغور إلى الصين. وشددوا على أن تايلاند ستحاسب حتماً على أفعالها، وأنها لم تعتد فقط على ٤٠ من الأويغور، بل انتهكت الإنسانية نفسها.

واختتم الفعالية الشيخ محمود جان، الممثل عن اتحاد علماء تركستان الشرقية، حيث دعا الأويغور في المهجر إلى تحويل هذه المحنة إلى طاقة إيجابية ومواصلة تكثيف جهودهم في مقاومة الاحتلال الصيني.

كما تجمعت مجموعة أخرى من الأويغور أمام السفارة التايلاندية في أنقرة ونظمت مظاهرة احتجاجية. معبرين عن غضبهم تجاه جريمة تايلاند المتمثلة في تسليم الأويغور إلى الصين.

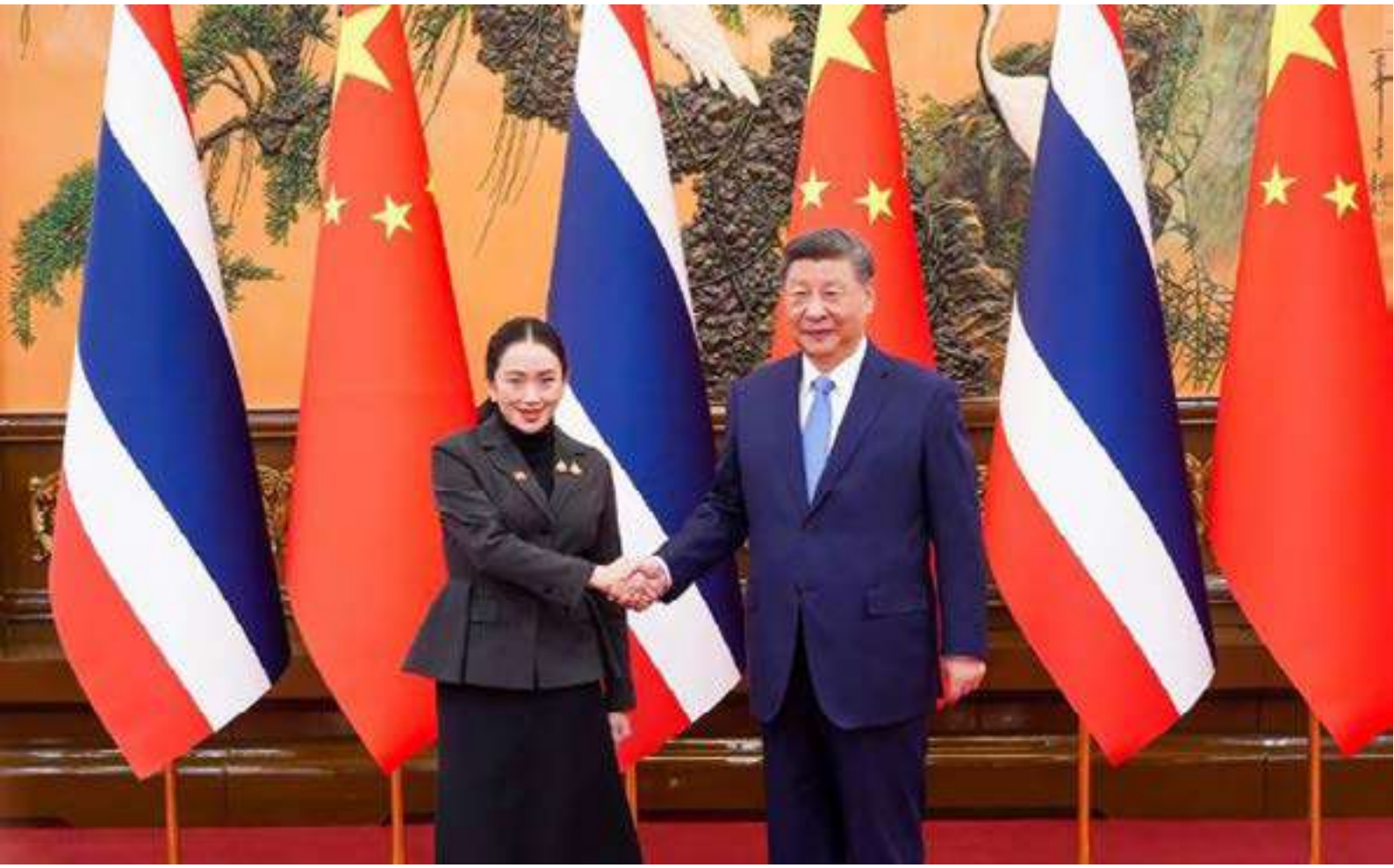

إدانات دولية وإسلامية ضد تسليم تايلاند للأويغور إلى الصين

أصدرت منظمات حقوق الإنسان الدولية والمنظمات الإسلامية وبعض المسؤولين الحكوميين في دول مختلفة بيانات احتجاجية ضد قيام الحكومة التايلاندية بتسليم ٤٠ من الأويغور الذين كانوا محتجزين لديها منذ عشرات السنين إلى الصين.

وفقاً لوكالة الأناضول، أصدر المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة فولكر تورك بياناً في ٢٧ فبراير حول تسليم الحكومة التايلاندية لـ ٤٠ من الأويغور إلى الصين. وأعرب في البيان عن قلقه العميق من هذا الوضع، واصفاً تصرف الحكومة التايلاندية بأنه «انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان»

وأكد البيان أيضاً على ضرورة عدم إعادة الأشخاص الذين يجب حمايتهم إذا كان هناك خطر تعرضهم للتعذيب أو سوء المعاملة أو أضرار خطيرة أخرى عند عودتهم، وشدد على أن تصرف الحكومة التايلاندية يخالف هذا المبدأ.

كما أصدرت منظمة هيومن رايتس ووتش بياناً في هذا الشأن، مشيرة إلى أن الحكومة التايلاندية انتهكت القوانين المحلية والدولية بإعادة ما لا يقل عن ٤٠ من الأويغور قسراً، مما عرضهم لخطر التعذيب والسجن طويل الأمد في الصين.

وأدان وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو تسليم الحكومة التايلاندية للأويغور إلى الصين قائلاً: «الأويغور يواجهون الإبادة الجماعية هناك».

وأضاف في بيانه: «ندين بأشد العبارات إعادة تايلاند القسرية لما لا يقل عن ٤٠ من الأويغور إلى الصين، حيث تُقيد حقوق العدالة ويتعرض الأويغور للاضطهاد والعمل القسري والتعذيب»

وأصدر الفرع الإندونيسي الشبابي لمنظمة التعاون الإسلامي بياناً في ٢٩ فبراير يدين تسليم الحكومة التايلاندية للأويغور المحتجزين إلى الصين، ودعا المجتمع الدولي لحماية الأويغور.

كما أعربت حركة الشباب المسلم الماليزية «ABIM» عن أسفها العميق من قرار الحكومة التايلاندية وقلقها بشأن مصير الأويغور. وذكر البيان أيضاً أن هذا القرار أثار قلقاً شديداً في المجتمع الدولي، فضلاً عن جذبه اهتماماً واسعاً من وسائل الإعلام

وأصدر مجلس المنظمات الإسلامية الماليزية بياناً في هذا الشأن، مشيراً إلى أنه يجب على تايلاند عدم إعادة الأويغور قسراً إلى الصين، وأنه من الضروري التصرف على أساس حقوق الإنسان، وأن الأويغور الذين تمت إعادتهم سيواجهون اضطهاداً شديداً واعتقالاً وحتى عقوبة الإعدام.

أجبرت الصين الأويغور على الاحتفال بالسنة القمرية الصينية

كجزء من سياسة الاستيعاب، أجبرت الصين مرة أخرى هذا العام سكان الأويغور في مختلف أنحاء تركستان الشرقية على الاحتفال بالسنة القمرية الصينية، كما فعلت في السنوات السابقة.

في حين فرضت الصين قيوداً وعراقيل مختلفة على احتفال الأويغور بأعيادهم الدينية والتقليدية، أجبرتهم بوسائل مختلفة على الاحتفال بالأعياد الصينية.

وفقاً لما ذكره موقع تيانشان في ٢٧ يناير، نظمت جمعية الأدباء والفنانين في باينغولين، بالتعاون مع قسم الدعاية في لجنة الحزب في مدينة كورلا، أمسية مسرحية للاحتفال بعيد الربيع تحت شعار "إدخال الثقافة إلى كل أسرة والاحتفال معاً بعيد الربيع" في قصر الثقافة بمدينة كورلا لعام ٢٠٢٥.

تم تنظيم احتفالات العيد الصيني إجبارياً في جميع أنحاء تركستان الشرقية، وذكر التقرير بعض المناطق كأمثلة، حيث قام قسم التنظيم في بلدة لايكا بمحافظة خوتن بتجميع الأويغور في القرية وإجبارهم على تعليق الفوانيس وارتداء الملابس التقليدية الصينية للاحتفال، وهتاف شعارات العيد في الشوارع، وأداء رقصات التنين والمظلة والأسد.

وأظهرت عدة مقاطع فيديو منتشرة على وسائل التواصل الاجتماعي أن المسؤولين الصينيين في القرى أجبروا حتى الرجال على أداء رقصة اليانغر الصينية. كما أظهرت مجموعة أخرى من مقاطع الفيديو التي نشرتها السيدة زمرة داود على وسائل التواصل الاجتماعي إجبار مجموعة من الأويغور على التنكر بشخصيات من الأساطير الصينية والشخصيات البوذية والتجول في الشوارع.

إن شعب الأويغور الذي احتفل بأعياده القومية بشكل جميل عبر التاريخ، لم يُحرم اليوم فقط من الاحتفال بأعياده، بل أجبر بسبب تهديدات الصين وإكراهها على الاحتفال بالأعياد الصينية المتعارضة تماماً مع معتقداته وثقافته، والعيش بمظهر صيني من كل النواحي.

تواصل الصين تنفيذ سياسة الاستيعاب بقوة كجزء من جريمة الإبادة الجماعية في تركستان الشرقية، وتعاقب بشدة من يرفض الثقافة الصينية تحت مسمى «التطرف والانفصالية»

فرضت الصين سياسة "التجديد المزدوج" بشكل إجباري

بسبب سياسات الإبادة الجماعية التي تمارسها الصين في تركستان الشرقية، بما في ذلك جريمة إخضاع شعب الأويغور للعمل القسري على نطاق واسع، تواجه الصين إجراءات حظر اقتصادية مختلفة، وحالياً تُظهر هذه العقوبات تأثيرها. ولتعويض خسائرها، فرضت الصين ما يسمى بسياسة «التجديد المزدوج» بشكل إجباري.

وفقاً لما أفادت به صحيفة «شينجيانغ» الدعائية الصينية في ٢٥ يناير، تبين في اجتماع إعلامي عقده مكتب إعلام ما يسمى بـ «حكومة منطقة الأويغور الذاتية الحكم» المزعومة حول سياسة استبدال السلع الاستهلاكية في قطاع التجارة لعام ٢٠٢٥، أن النظام الصيني سيوسع نطاق التنفيذ الإجباري لسياسة التجديد المزدوج» في تركستان الشرقية، والتي تشمل تجديد المعدات على نطاق واسع واستبدال السلع الاستهلاكية القديمة.

وذكر التقرير أنه سيتم زيادة معايير الدعم المالي لتجديد الآلات الزراعية، بما في ذلك آلات جني القطن وحافلات النقل العام ذات الطاقة الجديدة والبطاريات. كما ستقدم البنوك المعنية دعماً للفائدة بنسبة ١,٥ نقطة مئوية من المالية المركزية للشركات التي تجدد معداتها المؤهلة، وسيتم ترتيب قروض خاصة طويلة الأجل للغاية لخفض تكاليف تمويل تجديد المعدات.

وأشار التقرير أيضاً إلى أنه فيما يتعلق بنطاق «الدعم»، سيتم توسيع سياسة «التجديد المزدوج» هذا العام، وبالإضافة إلى قطاعات الصناعة والمعدات المستخدمة للطاقة والكهرباء والنقل والخدمات اللوجستية والبنية التحتية البيئية والتعليم والثقافة والسياحة والرعاية الطبية، سيتم توسيعها لتشمل قطاعات المعلومات الإلكترونية والإنتاج الآمن والزراعة.

ويشير المراقبون إلى أن بعض الدول، بما فيها الولايات المتحدة، قد فرضت عقوبات على شركات ومؤسسات صينية بسبب العمل القسري في تركستان الشرقية، وأن العديد من الشركات الصينية قد تضررت بشدة من الحظر، وأن تراكم المنتجات التي تنتجها الشركات الصينية شكل ضغطاً كبيراً على الصين. ومع ذلك، تجاهلت الصين هذه الضغوط وواصلت إدخال الشركات الصينية بشكل منهجي إلى مختلف مناطق تركستان الشرقية، واستمرت في إجبار السكان المحليين على العمل القسري تحت ذريعة «التوظيف» بمختلف الحجج، وأن نطاق العمل القسري يستمر في التوسع، كما أن الشركات الصينية تجبر الناس على شراء منتجات العمل القسري.

عقد مؤتمر للإعلان عن "تقرير العمل القسري وعمالة الأطفال"

عقدت جمعية مراقبة حقوق الإنسان في تركستان الشرقية ومنتدى محاميات العدالة العالمية مؤتمراً مشتركاً في ٢٢ فبراير للإعلان عن تقرير العمل القسري وعمالة الأطفال»

في المؤتمر، ألقت رئيسة منتدى العدالة سربيل بناس شاهين والأمين العام لجمعية مراقبة حقوق الإنسان في تركستان الشرقية عبد الأحد أودون كلمات افتتاحية. ثم تم تقديم شرح مفصل للتقرير الذي أعدته جمعية مراقبة حقوق الإنسان.

وخلال المؤتمر، قدم كل من المحامية عائشة كوركتشو، والبروفيسور الدكتور إركين أمت، والباحثة ويلدان قادر أوغلي سارياشار وغيرهم آراءهم حول قضية العمل القسري وإجبار الأطفال على العمل. كما تم عرض صور تتعلق بالإبادة الجماعية العرقية التي تنفذها الصين في تركستان الشرقية، وخاصة جرائم العمل القسري، خلال المؤتمر.

الصين تكثف هجماتها الإلكترونية على مواقع تلفزيون الاستقلال

يتعرض تلفزيون الاستقلال، الذي عمل باستمرار على فضح احتلال الصين وجرائمها في تركستان الشرقية للمجتمع الدولي على مدى سنوات، وقدم برامج إخبارية وحوارية باللغات الأويغورية والتركية والعربية والإنجليزية، لهجمات متواصلة من القراصنة الصينيين، وقد ازدادت هذه الهجمات حدة في الآونة الأخيرة.

خلال الأسبوعين الماضيين، واجهت مواقع تلفزيون الاستقلال باللغات الأربع مشاكل متعددة منها عدم القدرة على الوصول إلى منصة الإدارة، ومشاكل في تحميل الصور، وصعوبات في نشر الأخبار. ووفقاً للشركة الأمنية التي تقدم خدمات للمواقعنا، شن القراصنة الصينيون مؤخراً هجمات مكثفة على مواقع الاستقلال.

وكانت مواقع تلفزيون الاستقلال هدفاً مستمراً للقراصنة الصينيين. ففي مارس ٢٠٢١، تعطلت المواقع لمدة أسبوع تقريباً بسبب هجمات القراصنة الصينيين. وأفاد موظفو الأمن في الشركة أن الهجمات التي استهدفت مواقع تلفزيون الاستقلال أثرت أيضاً على مواقع أخرى تخدمها نفس الشركة.

في أكتوبر ٢٠٢٤، من بين سبعة مشتبه بهم تم اعتقالهم لجمعهم ونقلهم معلومات عن المهاجرين والمنظمات الأويغورية في تركيا إلى أجهزة المخابرات الصينية، كُلف المتهم صادق مَمَتْ عزيز تحديداً بتقديم معلومات منتظمة عن تلفزيون الاستقلال.

تلجأ الصين إلى أساليب مختلفة للحد من نشاط تلفزيون الاستقلال وعرقلة عمله. فقد قدمت وزارة الخارجية الصينية شكاوى متكررة للحكومة والمحاكم التركية، مما أدى إلى إغلاق الموقع الرئيسي لتلفزيون الاستقلال عدة مرات. وفي عام ٢٠٢٢، أدلى متحدث باسم وزارة الخارجية الصينية بتصريحات تشهيرية ضد تلفزيون الاستقلال. وتبين أن الصين قدمت شكاوى متعددة للحكومة التركية تطالب بفرض قيود على تلفزيون الاستقلال.

وباعتباره مؤسسة إخبارية تعمل على فضح جرائم الإبادة الجماعية التي ترتكبها الصين في تركستان الشرقية للمجتمع الدولي - بما في ذلك معسكرات الاعتقال، والتعقيم القسري، والترحيل إلى المقاطعات الصينية، والعمل القسري، واستيعاب الشباب الأويغور، وغيرها من الفظائع التي لا تحصى - تستمر المواقع الإخبارية لتلفزيون الاستقلال في كونها هدفاً دائماً للهجمات الصينية.

كشفت تقارير أن ما لا يقل عن 20٪ من المعلمين الأويغور في معهد آقسو للتعليم هم في السجن

وبحسب الوثائق فإن معهد آقسو للتعليم يضم حاليا ٢٤٨ موظفا. اتضح أن نصف هؤلاء هم من الأويغور. وفي لقاء هاتفي مع مراسلنا في المعهد، تبين أن ٢٦ معلماً من الأويغور، أي ما يعادل ٢٠٪، موجودون حالياً في السجن.

وفقًا لموقع معهد آقسو للتعليم، تأسس المعهد في عام ١٩٨٥. في عام ٢٠٠٧، تم دمجها مع الكلية التربوية في آقسو، ووصل عدد الموظفين مؤخرًا إلى ما يقرب من ٢٥٠ موظفًا. وبحسب التقارير، كان المعهد أحد الأهداف الأولى لعمليات الاعتقال الجماعي في آقسو عام ٢٠١٧. حيث اعتُقِل مدرسوه البارزون، ومن بينهم يالقون عيسى، وخوجا نياز يولُّوق تكين، وطاهر قاسم، ومطلب خورسندي، وعبد السلام، وحُكِم عليهم جميعا في منتصف إلى أواخر عام ٢٠١٧. في الأسبوع الماضي، أثناء تحقيقاتنا عن المؤرخ خوجة نياز يولوق تكين، ذكر أحد المسؤولين المعنيين في المعهد أن عدد المعلمين الذين يقضون عقوباتهم حاليًا في السجن يزيد عن ٢٠ معلمًا. كما اتصلنا بالمسؤولين المعنيين في المعهد والأقسام السياسية والقانونية في آقسو لتوضيح عدد وهوية المعتقلين. وبحسب قاعدة بيانات بايدو، يضم المعهد ٢٤٨ موظفًا وحوالي ٣٠٠٠ طالب. ومع ذلك، لم يتم ذكر تركيبتهم العرقية. وبحسب الناشط تويغون عبد الولي، الذي يعيش حاليًا في كندا وهو من مدينة آقسو، فإن عدد المعلمين الأويغور في المدرسة كان يتراوح بين ١٥٠ و١٠٠ معلم في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ولم ينكر أحد العاملين في المعهد أن عدد المعلمين الأويغور في السجن يزيد عن ٢٠ معلما، لكنه نصحنا بالتواصل مع قسم الشؤون السياسية في المدرسة بهذا الشأن.

وقال مصدر من المدرسة، فضل عدم الكشف عن هويته، إن أكثر من ٢٠ معلماً تم اعتقالهم على دفعات عدة خلال العام ٢٠١٧. وقد تم رفع قضيتهم من قبل مكتب أمن الدولة في محافظة آقسو، وتعاون قسم الشؤون السياسية بالمدرسة وقسم الشرطة في الاعتقال والاستجواب. كشف موظف في مركز شرطة المدرسة عن هوية ثلاثة معلمين في القضية التي تعاون معهم وهم: مطلب محمود ، وعلي قاسم، وعزيز. وأشار المسؤول إلى أن المعتقلين يشكلون ما لا يقل عن ١٠/١ من المعلمين الأويغور في المدرسة.

وقال مصدر مطلع على الوضع في آقسو إن عبد السلام، مدرس الأدب في المدرسة، تم استجوابه عدة

مرات وفي النهاية تم إيقافه عن عمله بسبب معتقداته الدينية. تم القبض وحُكم عليه في عام ٢٠١٧.
وكشف موظف آخر في مركز شرطة المدرسة أن من بين المعلمين المسجونين معلمين هما عبد السلام عزيز وعبد الرحمن روزي. وذكر أن المعتقلين في القضية التي تعاون فيها تم نقلهم في البداية إلى سجن آقسو ومن ثم إلى سجن في شيخانزي. وقال إن هؤلاء المعلمين تمت محاكمتهم سراً. ولم يحضر المحاكمة مديرو المدارس والموظفون الذين تعاونوا في القضية.
وأوضح المسؤول أن عدد معلمي المدرسة الذين يقضون عقوبات بالسجن حاليا يبلغ ٢٦ معلما.
وكشفت تحقيقاتنا السابقة عن اعتقال ٥٠ معلما من معهد خوتان التربوي، أي ما يمثل ١٥٪ من الإجمالي. كما تبين خلال تحقيقاتنا في تلك الفترة أن ٧٠٪ من موظفي دار النشر الكاشغرية الأويغورية كانوا محتجزين.
ومن المعلومات التي تلقيناها هذا الأسبوع، أن ما لا يقل عن ٢٠٪ من المعلمين الأويغور في معهد آقسو للتعليم هم في السجن.
مصدر الخبر: إذاعة آسيا الحرة.

الملامح الخفية للإبادة الجماعية للأويغور.. التغييرات المصاحبة لأسماء الأماكن

خلال الإبادة الجماعية للأويغور في تركستان الشرقية، تم تدمير الهوية الثقافية والإثنية للأويغور إلى حد كبير، وأحد المجالات التي تنعكس بوضوح في هذا هو تغيير أسماء الأماكن. ويعتقد أن استعادة أسماء المدن تم تصيينها في التأريخ الصيني للأماكن والمدن تشير بشكل غير مباشر إلى نية سياسية.

محاولة تغيير أسماء الأماكن هي علامة الاستعما

وفي يونيو/حزيران ٢٠٢٤، أعدت هيومن رايتس ووتش ومؤسسة الأويغور تقريرا مشتركا وثق التغيير المصطنع لأسماء أكثر من ٦٠٠ قرية في تركستان الشرقية بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠٢٣. كما أنها تسببت في قدر كبير من الجدل بين الناس من كافة مناحي الحياة. وقال عبد الولي أيوب، أحد مؤلفي التقرير، في بيان بهذا الشأن: "إن الحكومة الصينية تحاول محو ذكريات الأويغور التاريخية". "لأن هذه الأسماء تذكر الأويغور بهويتهم وتاريخهم. وأن هذه المحاولة الحكومية لدفع الأويغور إلى "نسيان التاريخ" استمرت في شكل "تذكير تاريخ الصين" في عمليات إعادة تنظيم الوحدات الإدارية الأوسع نطاقاً في الحكومة الصينية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك إلغاء منطقتي قومول وتوربان الأويغوريتين وتحويلهما إلى نظام مدينة على مستوى المحافظة. ويشير إعلان الحكومة الصينية في هذا الشأن إلى أنه في أبريل/نيسان ٢٠١٥، وبموافقة الحكومة المركزية الصينية، تم إلغاء محافظة توربان واستبدالها بمدينة توربان على مستوى المحافظة؛ مدينة توربان، التي كانت في الأصل مدينة على مستوى المقاطعة، تمت إعادة تسميتها إلى "منطقة إيديقوت (جاوتشانج)"، والتي أصبحت موقعًا لحكومة بلدية توربان.

وتم تكرار العملية نفسها أيضًا أثناء تفكك منطقة قومول. ويشير إعلان الحكومة المركزية الصينية في هذا الشأن إلى أنه عندما تم إلغاء محافظة قومول ومدينة قومول في عام ٢٠١٦، تم إنشاء "مدينة قومول" على مستوى المحافظة بدلاً من المحافظة؛ تم تغيير اسم مدينة قومول السابقة على مستوى المقاطعة إلى "منطقة إيفيرغول (ييجوو)" وتم تعيينها كموقع لحكومة البلدية. تظهر السجلات التاريخية أن اسمي "جاوتشانج" و"ييجوو" هما اسمان صينيان لمنطقتي توربان وقومول الحاليتين في سجلات أسرتي سوي (٥٨١-٦١٨) وتانغ (٦١٨-٩٠٧) في الصين، وخاصة خلال فترة حكم أسرة تانغ ذروة توسع إمبراطورية تانغ في آسيا الوسطى. وفي حديثه عن هذا الأمر، يشير الدكتور هنريك زادزيوسكي (Henryk Szadziewski)، مدير

الأبحاث في مشروع حقوق الإنسان الأويغورية، على وجه التحديد إلى بعض ارتباطاته بالنظرية القائلة بأن "شينجيانغ كانت دائمًا جزءًا لا يتجزأ من الصين"

نعم، هذا هو أحد تلك الأشياء التي تفعلها الإستعمار دائمًا. ويرجع ذلك إلى أن أسماء الأماكن كانت دائمًا مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالجغرافيا والرسم الخرائطي. لكن هذه الظواهر التي نتحدث عنها تعكس واقعاً أحادي الجانب. بمعنى آخر، هناك ميل إلى نسيان أسماء الأماكن. لأن الناس هنا ينسون تدريجيا الاسم الأصلي للمكان الذي يعيشون فيه. وإذا أخذنا في الاعتبار تأثيرها على المدى الطويل، فمن المؤكد أنها تهدف إلى تطبيع وإضفاء الطابع الطبيعي على الغزو الإقليمي الإمبريالي. وإذا قام الأكاديميون الصينيون بتحويل مثل هذه الأسماء إلى أسماء أماكن صينية، فلن يخدم هذا أي غرض آخر سوى تصوير الصينيين على أنهم أصحاب تلك الأماكن. على سبيل المثال، تعني كلمة "شيو" "المنطقة الغربية"، والتي تختلف تمامًا عن المصطلح الإمبريالي "شينجيانغ" (الحدود الجديدة). ويدعي هذا التغيير في الاسم الارتباط التاريخي بين هذه المناطق والصين. هناك ظاهرتان: الأولى هي معالجة التاريخ، والثانية هي محاولة محو الهوية الأصلية استناداً إلى الاحتلال الإمبريالي.

ومع ذلك، فإن استخدام اسمي "غاوتشانغ" و"ييجوو" بدلاً من الأشكال الأويغورية لأسماء "إيديقوت" أو "إيفيرغول" على المواقع الإلكترونية ذات الصلة باللغة الإنجليزية التي طورتها الحكومة الصينية يشير بشكل غير مباشر إلى أن الهدف هو ترويج اللغة الصينية للأسماء والأعلام. ويؤكد المحلل السياسي المستقل إيلشات حسن على هذه النقطة.

ماذا سيحدث لو اختفت المحافظات؟

لقد ظلت طريقة الحكومة الصينية في السيطرة على تركستان الشرقية قائمة على أساس الكيان السياسي الذي تأسس في عام ١٩٥٥ تحت اسم "منطقة شينجيانغ الأويغورية ذاتية الحكم". وكان إنشاء المحافظات والمقاطعات والبلدات باسم "الحكم الذاتي" سبباً دائماً في نشوء هذه المنطقة. لقد تم اعتبار ذلك شكلاً حديثًا من أشكال "فرق تسد". على الرغم من أن الدستور الصيني ينص على أن الوحدات الإدارية في الصين مقسمة إلى ثلاثة مستويات، ولكن الحكومة تؤدي واجباتها في تركستان الشرقية على أربعة مستويات: المقاطعات/المناطق المتمتعة بالحكم

الذاتي، والمحافظات، والمقاطعات، والبلدات.

ومع ذلك، تشير المعلومات الواردة في هذه النقطة إلى أن عملية إغلاق هذه المناطق مستمرة وسوف تستمر في المستقبل. في ٦ أكتوبر ٢٠٠١، أصدرت الحكومة المركزية الصينية إشعارًا بإلغاء "محافظة إيلي" ونقل جميع الوحدات الإدارية التابعة للمحافظة إلى "محافظة إيلي الكازاخ المتمتعة بالحكم الذاتي". تكرر هذا الوضع عندما تم إلغاء مقاطعتي قومول وتوربان وتم إنشاء مدن على مستوى المحافظة في مكانهما. وبحسب المحلل السياسي المستقل إيلشات حسن، فإن مثل هذا "الضغط" للوحدات الإدارية يضعف في الواقع الحقوق الممنوحة للأويغور من ناحية، ومن ناحية أخرى، يخلق بشكل مصطنع عداءً بين الجماعات العرقية مثل الأويغور والكازاخ، الذين لديهم بالفعل تقاليد من الأُخوَّة المشتركة. وبحسب تقرير صادر عن شبكة Tengrithag، استناداً إلى الإعلانات التي أصدرتها الحكومة الصينية، فإن الحكومة المركزية الصينية عندما أغلقت مقاطعة توربان في أبريل/ نيسان ٢٠١٥، أكدت أن هذا لم يكن إنجازاً سهلاً. وذكر التقرير أن أحد المتطلبات المهمة لإنشاء مدينة على مستوى المحافظة هو أن يكون عدد سكان المدينة غير الزراعيين أكثر من ٢٥٠ ألف نسمة. ويجب أن يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي السنوي للمدينة ثلاثة مليارات يوان، مع أكثر من ٨٠ في المائة من هذا الناتج من الصناعة. وبمعنى أوسع، هذا هو على وجه التحديد "تحسين السكان في منطقة شينجيانغ الجنوبية" الذي تنفذه الحكومة الصينية بقوة منذ عام ٢٠٢٠، والذي يهدف إلى تقليص عدد السكان الأويغور في وادي تاريم إلى وضع "الأقلية" في الهيكل السكاني من خلال نقل المستوطنين الصينيين، وبالتالي ترسيخ الهيمنة المطلقة على تركستان الشرقية. ويأتي ذلك بالتوازي مع محاولة تحقيق ذلك. وبعبارة أخرى، لكي تتمكن المدن التي تشكلت حديثاً من تلبية "متطلبات التحول إلى مدن"، يتعين عليها "الوصول بعدد السكان غير الزراعيين إلى المستوى المطلوب وإنشاء قواعد صناعية في هذه المناطق". إن أسرع طريقة لتحقيق ذلك هي نقل أعداد كبيرة من الصينيين من البر الرئيسي للصين. وعندما يتعلق الأمر بتحرك الحكومة الصينية لنقل المستوطنين الصينيين إلى مقاطعات مختلفة في وادي تاريم، يؤكد الدكتور أدريان زينز، وهو باحث في شؤون المعسكرات، أن هذا في الأساس شكل من أشكال

"الاستعمار الاستيطاني"

نعم. هناك استراتيجية تسمى "الاستعمار الاستيطاني". لأنه إذا نظرنا إلى الوضع في الخمسينيات، نجد أن عدد المستوطنين الصينيين في شينجيانغ كان منخفضاً جداً في عام ١٩٤٩، ولم يتجاوز بضعة في المائة. لأن في ذلك الوقت كان الأويغور والمجموعات العرقية الأخرى هم المسيطرون في هذه المنطقة. وفي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، أنشأت الحكومة الصينية قوات لفرض الاستعمار الاستيطاني، وهي "فيلق الإنتاج والبناء في شينجيانغ". بعد عام ٢٠١٥، فجأة بدأت تظهر استراتيجية تنمية محتملة. ونتيجة لذلك، بدأ عدد كبير من الأشخاص في الوصول بالهجرة من مناطق أخرى إلى شينجيانغ ممن لا يقطنون المنطقة. بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٨، تم توطين ما لا يقل عن مليوني شخص في شينجيانغ. "هذا النوع من السكان المستوطنين الصينيين ينجذبون إلى مزايا الرعاية الاجتماعية مثل الأجور المرتفعة والوظائف الجيدة والإسكان المجاني.

وضع الأساس لتخفيض الدرجة والتدمير

وبحسب المعلومات ذات الصلة، هناك سبع مقاطعات متبقية حالياً على قائمة الحكومة الصينية، بما في ذلك آقسو وكاشغر وخوتان في تركستان الشرقية. ولا توجد مثل هذه المقاطعات في أي مكان آخر باستثناء التبت ومقاطعة هيلونغجيانغ. ولكن القوة المنافسة الأكبر الموجودة في معارضة الوحدات الإدارية في تركستان الشرقية هي النظام العسكري الذي يفرض "الاستعمار المستقر" فيها. ومن بين السياسات العلنية التي تؤكد عليها الحكومة الصينية منذ سنوات "دمج الحكومة المركزية والحكومات المحلية"، وهو جزء مهم من "استراتيجية حكم شينجيانغ في العصر الجديد"

المدن والمقاطعات الاصطناعية التي تم إنشاؤها في الريف الأويغوري في الآونة الأخيرة كلها تحت سلطة الفيلق، مما يزيد من القوة العملية للفيلق بشكل أساسي. وبحسب إيلشات حسن، فإن تقليص وإزالة المقاطعات من ناحية أخرى سيؤدي إلى تفتيت توزيع السلطة القائم على الحكم الذاتي في تركستان الشرقية، مما يمهد الطريق في نهاية المطاف لنقل نظام الوحدة الإدارية الحالي تحت اسم "شينجيانغ أويغور المنطقة المتمتعة بالحكم الذاتي" للإدارة المباشرة للجيش. لأن تخفيض مستوى المحافظات إلى مستوى المدن يعني أن المحافظات المستقلة سوف تختفي في

المستقبل.
وفي الوقت الحالي، تُعتبر مناطق آقسو وكاشغر وخوتان في منطقة الأويغور المتمتعة بالحكم الذاتي بمثابة الأهداف التالية للتحول الحضري، ويتم الترويج لهذا الإجراء المتمثل في خفض المستويات الإدارية باستمرار على أنه "تقدُّمٌ" في الدعاية الحكومية الصينية.
مصدر الخبر: إذاعة آسيا الحرة.

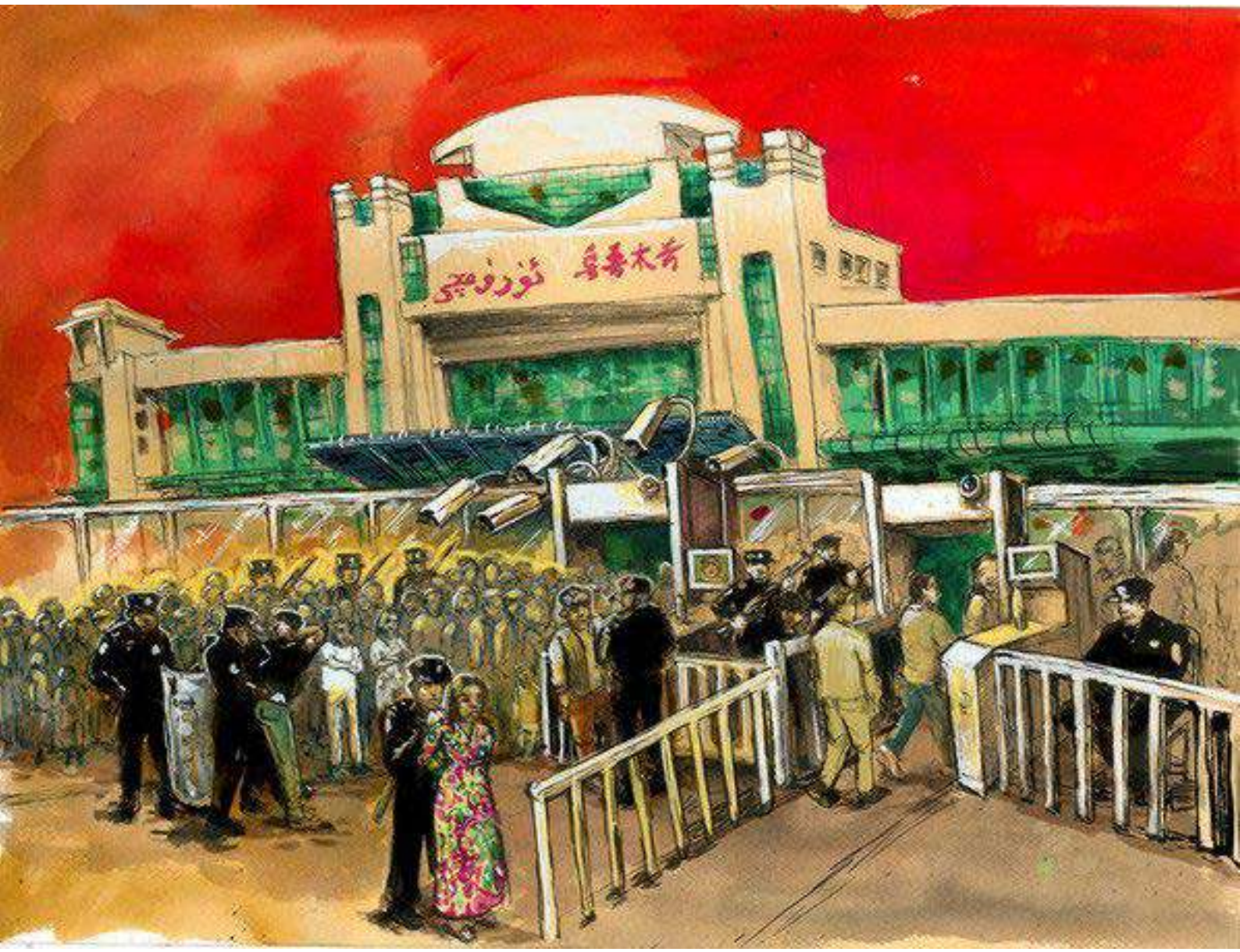

إدريس حسن
قد نال حريته أخيراً

وصل الناشط الأويغوري إدريس حسن في ١٥ فبراير ٢٠٢٥ إلى واشنطن بعد إطلاق سراحه، وذلك بفضل جهود الجهات المعنية في الولايات المتحدة، حيث كان قد احتجز في مطار الدار البيضاء من قبل السلطات المغربية في يوليو ٢٠٢١، وظل معرضاً لخطر الترحيل إلى الصين لمدة تقارب أربع سنوات.

إدريس حسن، أويغوري كان يقيم في تركيا منذ عام ٢٠١٢. غادر إسطنبول إلى المغرب بتأشيرة سياحية في ٢٠ يوليو ٢٠٢١، ولكنه اعتقل من قبل السلطات المغربية في الدار البيضاء وفقا لطلب الصين.

الصين تُضيّق على الأويغور رهائن مقابل السماح بالسفر

منذ ثماني سنوات، لم يتمكن عبد القادر (اسم وهمي) من رؤية والدته التي تعيش في تركستان الشرقية، الدولة التي احتلت من قبل الصين وتحولت إلى ما يشبه السجن المفتوح لسكانها من أغلبية الأيغور المسلمة.

في إحدى الرسائل الصوتية المشفرة، أخبرته والدته أخيرا، بأنها حصلت على إذن للسفر خارج البلاد، لكن بشروط صارمة.

لم يتمكنا من اللقاء إلا في بلد ثالث حيث حصلت الأم على إذن بالزيارة لأغراض تجارية.

«لديها 15 يوما فقط، لا يُسمح لها بالتواصل مع أي ناشط، ولا الحديث عن أي شيء سياسي، وإن لم تعد في الوقت المحدد، فستواجه بقية عائلتنا في الداخل عواقب وخيمة»، قال عبد القادر وفقا لمقابلة أجرته معه منظمة «هيومن رايتس ووتش» قالت المنظمة في تقرير مطول، أصدرته الاثنين، إن «الحكومة الصينية ترتكب منذ سنوات قمعا شديدا لسكان تركستان الشرقية يرقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية»

فمنذ عام ٢٠١٦، جعلت السلطات الصينية في شينجيانغ المزعومة العلاقات الخارجية جريمة يعاقب عليها القانون، وكثفت من قيودها على سفر الأويغور.

وتم استجواب الأويغور الذين زاروا إحدى «الدول الحساسة الست والعشرين»، التي تضم في الأساس دولا ذات أغلبية مسلمة مثل كازاخستان ومصر وتركيا وماليزيا وإندونيسيا، أو التواصل مع أناس هناك حتى لو كانوا أقاربهم.

في كثير من الحالات تتم محاكمتهم وسجنهم، وفقا لـ«هيومن رايتس ووتش»

يعيش شعب الأويغور في تركستان الشرقية شمال غربي الصين، ويشكلون نحو ٤٥٪ من سكانه البالغ عددهم نحو ٢٦ مليون نسمة إلى جانب الكازاخ والهان.

ومع تخفيف طفيف في القيود، باتت هناك فرص محدودة للبعض في السفر، لكن ضمن إطار صارم من المراقبة والتحكم.

قالت هيومن رايتس ووتش، إنها أجرت مقابلات مع ٢٣ شخصا من الأيغور خارج الصين، واستعرضت الوثائق الرسمية ذات الصلة.

قال بعض من غادروا شينجيانغ المزعومة مؤخرا إن «الأويغور في تركستان الشرقية الذين يتقدمون بطلب لزيارة دولة أجنبية، يحتاجون إلى تزويد السلطات بغرض السفر» كما يُطلب من المتقدمين لأغراض عائلية تقديم دعوة من أحد أفراد الأسرة في الخارج، إلى جانب معلوماتهم الشخصية وعنوانهم وحالة عملهم ووثائق أخرى.

قال يعقوب (اسم وهمي)، إن «الشرطة احتجزت أفراد أسرته كرهائن للسماح لوالده بالسفر»

أراد والد يعقوب السفر لرؤيته بعد ثماني سنوات، لكنه احتاج إلى كفيل من داخل الصين، وتعهد بعدم البقاء أكثر من شهر.

حاول تمديد الزيارة لكنه لم يحصل على إذن، واضطر للعودة حتى لا تتعرض زوجته للانتقام.

وبمجرد عودته، استدعته الشرطة المحلية للتحقيق معه حول تفاصيل رحلته، حيث سألوه عن الأشخاص الذين التقى بهم وأين ذهب.

قال أيضا: «لم نذهب حتى إلى مطاعم الأيغور لتجنب الاهتمام والمراقبة»

بالإضافة إلى التضييق داخل الصين، يخضع الأويغور في الخارج لمراقبة مستمرة.

يُجبر بعضهم على المشاركة في جولات رسمية إلى شينجيانغ تنظمها السلطات الصينية، حيث يُطلب منهم الترويج لرواية الحكومة عن «التطور والازدهار» في تركستان الشرقية المحتلة المسمي شينجيانغ .

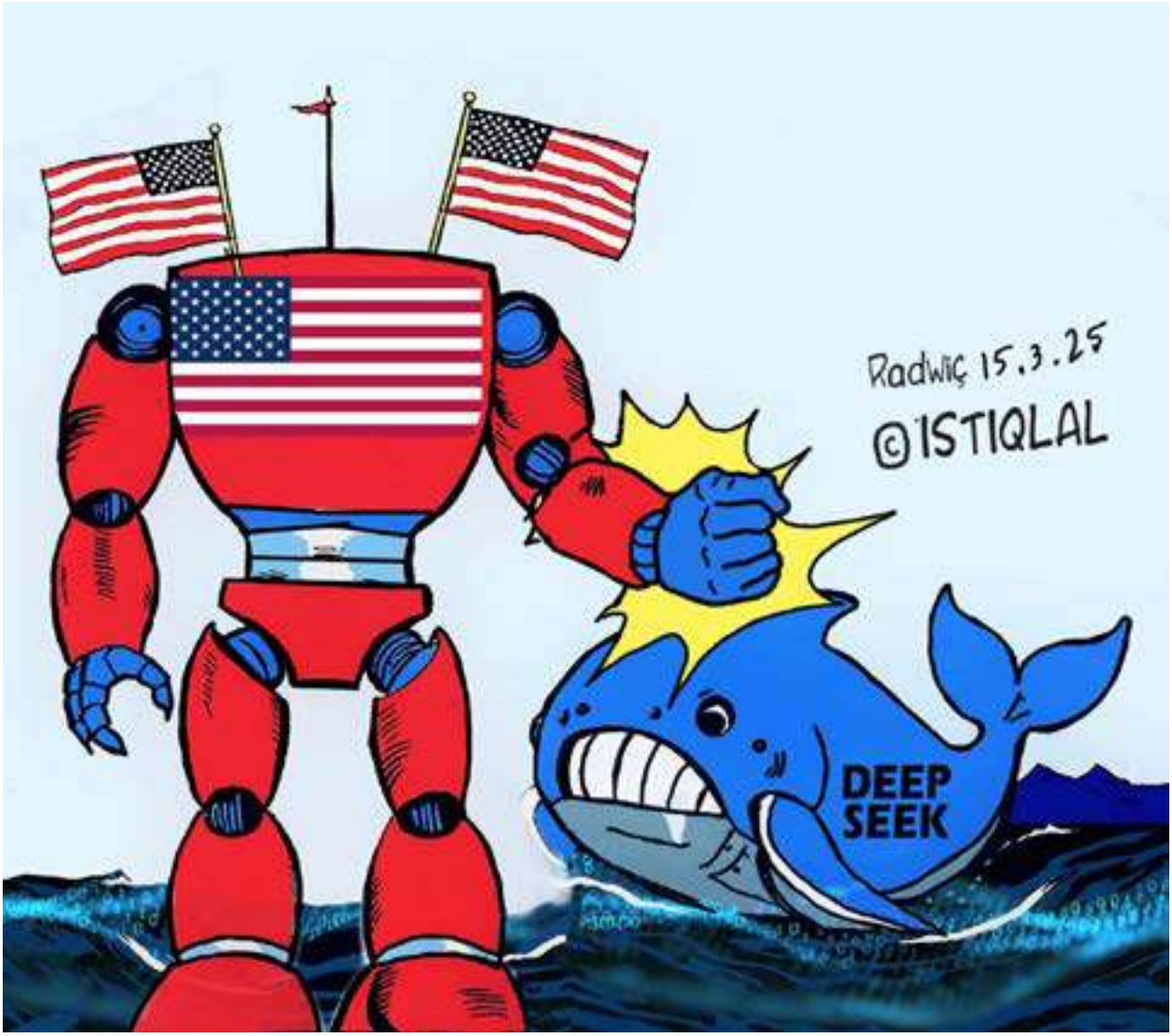

المشرعون الأمريكيون يتحركون لحظر أداة DeepSeek AI

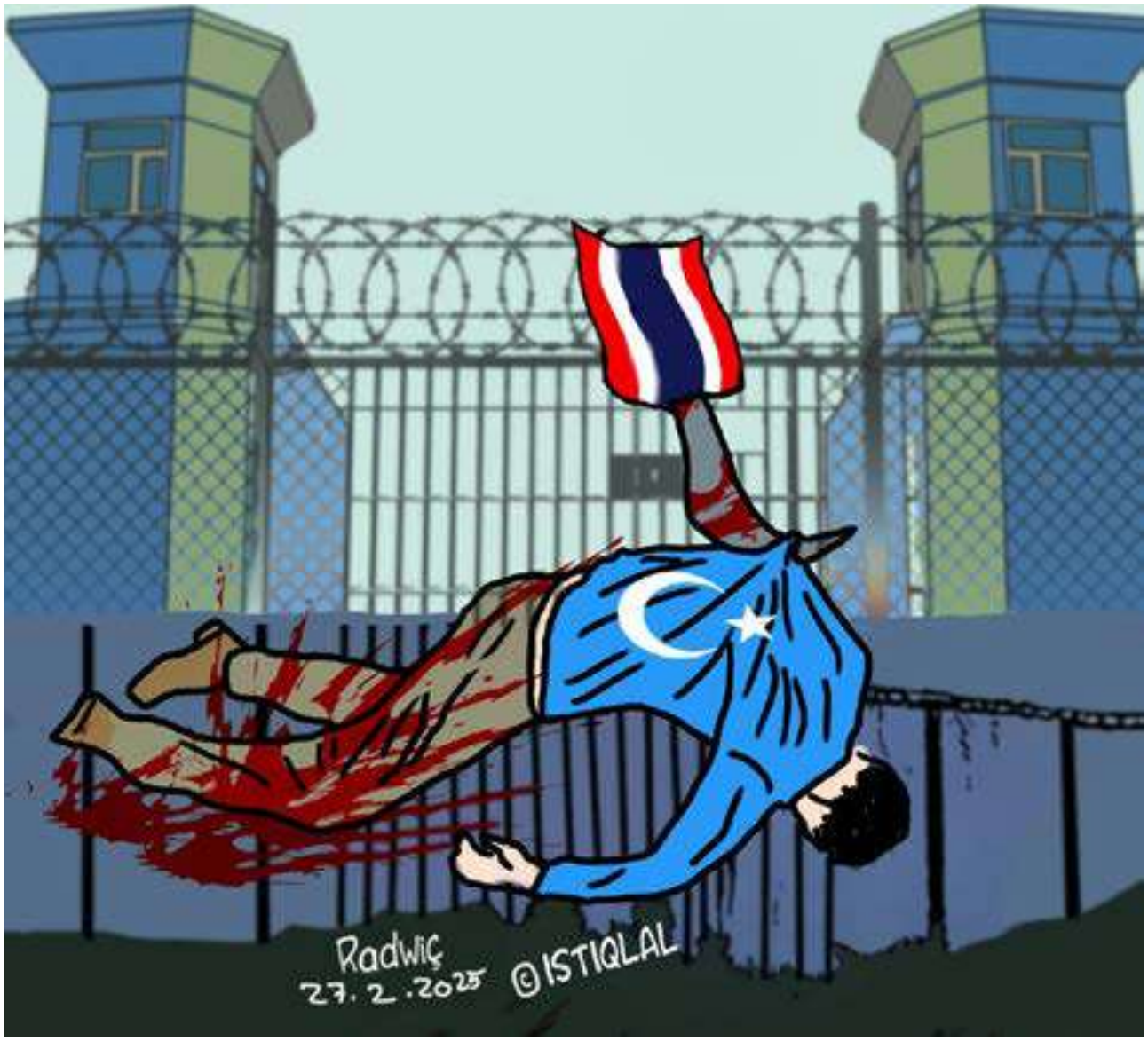

«خيانة إنسانية صادمة»: تايلاند تخالف وعودها وتسلم ٤٠ من الأويغور للصين

ISTIQLAL

DOĞU TÜRKİSTAN
BASIN VE MEDYA DERNEĞİ
شەرقىي تۈركىستان ئاخبارات ۋە مېدىيا جەمئىيىتى
جمعية تركستان الشرقية للصحافة والإعلام
EAST TURKISTAN PRESS AND MEDIA ASSOCIATION

ماذا يحدث
في تركستان الشرقية؟

www.istiqlalhaber.com I www.istiqlalmedia.com

info@istiqlalmedia.

Kartaltepe Mah. Geçit Sok. No: 6 Dükkan 2 Sefaköy Küçükçekmece

+90 212 540 31 15 +90 553 895 19 33 +90 541 797 77 00